



كلية التجارة  
جامعة طنطا



## مجلة البحوث المحاسبية

يصدرها قسم المحاسبة بكلية التجارة جامعة طنطا

المجلد ١٣، العدد ٣، سبتمبر ٢٠٢٥

٢٠٢٥

Print Issn: 2682-3446

Online Issn: 2682-4817

مجلة البحوث المحاسبية

<https://com.tanta.edu.eg/abj-journals.aspx>

## أثر آليات حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح المحاسبي عبر الإنترنت مع دراسة تطبيقية

هالة إسماعيل محمد ظاهر ، علاء الدين توفيق إبراهيم ، مايسا علي محمد عبد الله

باحث، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر

أستاذ المحاسبة المالية، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر

مدرس، قسم المحاسبة ، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر

تاريخ النشر الإلكتروني: سبتمبر 2025

للتأصيل المرجعي: ظاهر ، هالة إسماعيل محمد إبراهيم ، علاء الدين توفيق .عبدالله، مايسا علي محمد. (2025)

أثر آليات حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح المحاسبي عبر الإنترنت مع دراسة تطبيقية

، مجلة البحوث المحاسبية ، 12 (3)، 780-821

المعرف الرقمي: 10.21608/abj.2025.454093

التواصل مع المؤلف: [Hala.amr772@gmail.com](mailto:Hala.amr772@gmail.com)

## أثر آليات حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح المحاسبي عبر الإنترنت مع دراسة تطبيقية

هالة إسماعيل محمد ظاهر

باحث، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر

علاء الدين توفيق إبراهيم

أستاذ المحاسبة المالية، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر

مايسا علي محمد عبد الله

مدرس، قسم المحاسبة ، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر

تاريخ المقال

تم استلامه في 12 أغسطس 2025، وتم قبوله في 13 سبتمبر 2025، هو متاح على الإنترنت سبتمبر 2025

### المستخلص

يهدف البحث دراسة أثر آليات حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح المحاسبي عبر الانترنت في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية، وذلك من خلال تحليل العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة ولجنة المراجعة ومدى التزام هذه الشركات باستخدام الإنترنت كوسيلة للإفصاح المالي. اعتمدت الباحثين على تطوير إطار يربط بين آليات الحوكمة الداخلية (ممثلة في كل من لجنة المراجعة ومجلس الادارة) والإفصاح المحاسبي عبر الإنترنت، كما تم اختبار الإطار المقترح على عينة من الشركات غير المالية المدرجة بالبورصة المصرية خلال الفترة الزمنية والتي شملت 50 شركة من الشركات المقيدة في البورصة المصرية، موزعة على مجموعة من القطاعات الاقتصادية المختلفة.

ويمكن تلخيص نتائج اختبارات فروض البحث في أربعة نتائج النتيجة الأولى تتمثل في وجود علاقة طردية ومعنوية بين عدد اجتماعات لجنة المراجعة والإفصاح الإلكتروني عن كل من المعلومات المالية الأساسية والمعلومات الاستراتيجية والتشغيلية ومعلومات علاقات المستثمرين والإفصاح التفاعلي بالإضافة الى جودة وسهولة استخدام الموقع الإلكتروني. بينما لا توجد علاقة بين عدد اجتماعات لجنة المراجعة والإفصاح الإلكتروني عن معلومات حوكمة الشركات.

بينما تتمثل النتيجة الثانية في وجود علاقة طردية ومعنوية بين نسبة الأعضاء المستقلين بلجنة المراجعة والافصاح الالكتروني عن كل من المعلومات الأساسية وجودة وسهولة استخدام الموقع الالكتروني. بينما لا توجد علاقة بين نسبة الأعضاء المستقلين بلجنة المراجعة والافصاح الالكتروني عن معلومات حوكمة الشركات والمعلومات الاستراتيجية والتشغيلية بالإضافة الي جودة وسهولة استخدام الموقع الالكتروني.

والنتيجة الثالثة تتمثل في وجود علاقة طردية ومعنوية بين حجم لجنة المراجعة والافصاح الالكتروني عن كل من المعلومات عن حوكمة الشركات والمعلومات الاستراتيجية والتشغيلية. بينما لا توجد علاقة بين حجم لجنة المراجعة والافصاح الالكتروني عن المعلومات المالية الأساسية ومعلومات علاقات المستثمرين والافصاح التفاعلي وجودة وسهولة استخدام الموقع الالكتروني.

بينما تتمثل النتيجة الرابعة في ان لا توجد علاقة بين أبعاد مؤشر الإفصاح الالكتروني وخصائص مجلس الإدارة متمثلة في كل من نسبة مشاركة السيدات في مجلس الإدارة وازدواجية دور المدير التنفيذي وعدد اجتماعات مجلس الإدارة ونسبة الأعضاء المستقلين بمجلس الإدارة وحجم مجلس الإدارة.

**الكلمات الافتتاحية:** الإفصاح عبر الانترنت، لجنة المراجعة، مجلس الإدارة.

## 1. مقدمة

شهدت بيئة الأعمال في السنوات الأخيرة تطورات هائلة، ومن أبرز هذه التطورات التوسع الكبير في استخدام تكنولوجيا المعلومات. فقد سعت الشركات بجديّة إلى الاستفادة القصوى من هذه التكنولوجيا، حيث قامت بتصميم مواقع إلكترونية خاصة بها بهدف تعزيز منتجاتها والكشف عن معلوماتها المالية وغير المالية، بالإضافة إلى نشر تقاريرها المالية عبر الإنترنت. ويُعتبر الإفصاح في التقارير المالية المنشورة عبر الإنترنت، المعروف بالإفصاح الإلكتروني، أحد أساليب الإفصاح الاختياري. وقد زادت أهمية هذا النوع من الإفصاح بشكل كبير مع انتشار واسع لاستخدام شبكة الإنترنت ورغبة الشركات في تحقيق المزايا الكبيرة المترتبة على ذلك، والتماشى مع التطورات التكنولوجية السريعة. ومع ذلك، هناك تحديات ومخاطر عديدة تواجه الشركات عند استخدامها للتكنولوجيا الحديثة، والتي قد تكبح من قدرتها على تحقيق تلك المزايا المأمولة والتي من أهمها امن البيانات وتهديدات الأمن السيبراني.

## 2. مشكلة البحث

في ظل تزايد الحاجة الي معلومات أكثر ملائمة ومصداقية من قبل الشركات، وقصور الإفصاح المحاسبي التقليدي عن مقابلة الاحتياجات المتزايدة للمستخدمين من هذه المعلومات، أصبحت هذه الشركات تحت ضغوط كبيرة من قبل أصحاب المصالح، بضرورة زيادة كمية الإفصاح في المعلومات التي تحويها تقاريرها السنوية وخاصة ما يسمى بالإفصاح الاختياري. ومع زيادة اهتمام الشركات بنشر التقارير المالية على مواقعها الإلكترونية اختاريا، فقد اتسمت تلك التقارير بانها غير منتظمة. حيث يوجد تفاوت في ممارسات الإفصاح عن التقارير المالية على مواقع الشركات على شبكة الإنترنت، من حيث تنوع محتوى المعلومات المالية المنشورة عبر المواقع الإلكترونية كما وكيفا، ومن حيث تنوع أساليب عرض المعلومات على مواقع الشركات. ويعتبر عدم الاتساق بين الشركات في المعلومات التي يتم الإفصاح عنها اهم مصادر الخطر في الإفصاح الإلكتروني مما يقلل من موثوقية والاعتماد على تلك المعلومات التي يتم الإفصاح عنها الكترونيا. (المليجي، 2011)

وتعمل آليات حوكمة الشركات بصفة أساسية على حماية وضمن حقوق حملة الأسهم والآخرين من أصحاب المصلحة المرتبطين بأعمال الشركة من خلال أحكام الرقابة والسيطرة على أداء إدارة الشركة، أي أن الهدف من آليات الحوكمة هو دفع المديرين نحو تعظيم قيمة الشركة من خلال تحسن الأداء المالي لها.

علي الرغم من تزايد الاهتمام بدراسة العلاقة بين آليات الداخلية لحوكمة الشركات والإفصاح الاختياري بصفه عامه من قبل العديد من الباحثين والجهات التشريعية والتنظيمية والمهنية في الدول المتقدمة، إلا أن هناك ندرة في الدراسات التي تمت في البيئة المصرية (حسب علم الباحث) والتي تناولت أثر آليات حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي الاختياري للشركات عبر الإنترنت، وبالتالي تتبلور مشكلة البحث في التساؤل البحثي التالي "هل هناك يوجد تأثير الآليات الداخلية لحوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي الإلكتروني للشركات المقيدة

بالبورصة المصرية"

## 3. هدف البحث

يتمثل الهدف الرئيسي لهذا البحث في توفير ادلة عملية لأثر الآليات الداخلية لحوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي عبر الانترنت للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

**4. أهمية البحث**

تتمثل أهمية هذا البحث في تناوله قضية بحثية معاصرة على المستويين العلمي والعملي. فمن الناحية العلمية يمثل البحث امتداداً للدراسات المحاسبية المهمة بالربط بين آليات حوكمة الشركات والافصاح المحاسبي بصفة عامة والافصاح الإلكتروني بصفة خاصة. ومن الناحية العملية، تتمثل أهمية البحث في بيان الدور الذي تقوم به حوكمة الشركات وآلياتها الداخلية في تعزيز مستوى الإفصاح الإلكتروني والذي يؤثر بصورة مباشرة في ثقة المستثمرين وأصحاب المصالح، وخصوصاً في ظل زخم المعلومات واستخدام التكنولوجيا الحديثة والإنترنت في عملية التقرير المالي.

**5. منهجية البحث**

لتحقيق هدف البحث سيتم الاعتماد على المنهج العلمي بشقيه الاستنباطي والاستقرائي معاً، حيث سيتم الاعتماد على المنهج الاستنباطي بغرض بناء الإطار النظري للبحث واشتقاق وصياغة فروض البحث، في حين سيتم الاعتماد على المنهج الاستقرائي في اتمام الدراسة التطبيقية وفهم العلاقة بين المتغيرات واختبار فروض البحث..

**6. نطاق وحدود البحث**

سوف تركز الدراسة الحالية على دور آليات الحوكمة الداخلية متمثلة في مجلس الإدارة ولجته المراجعة ويخرج عن نطاق حدود البحث آليات الحوكمة الأخرى (مثل المراجعة الداخلية، المراجعة الخارجية)

**7. تنظيم البحث**

سيتم تقسيم الجزء المتبقي من البحث في أربعة أجزاء رئيسية. حيث يتناول الجزء الثامن عرض وتحليل الدراسات السابقة. بينما يتناول الجزء التاسع الإطار النظري للبحث. ويتضمن الجزء العاشر الدراسة التطبيقية للبحث. وأخيراً يتناول الجزء الحادي عشر عرض نتائج وتوصيات البحث والدراسات المستقبلية المقترحة.

**8. الدراسات السابقة**

تشهد بيئة الأعمال المعاصرة تحولاً متسارعاً نحو الاقتصاد الرقمي، مما دفع الشركات إلى استخدام مواقعها الإلكترونية ومنصات التواصل الاجتماعي كقنوات رئيسية للإفصاح المحاسبي، بهدف تعزيز الشفافية والوصول إلى جمهور أوسع من الأطراف ذات المصلحة. وفي هذا السياق، تناولت العديد من الدراسات أثر آليات حوكمة الشركات على جودة الإفصاح المالي عبر الإنترنت، ويمكن تلخيص أبرز محاورها على النحو الآتي

فيما يتعلق بخصائص مجلس الإدارة؛ أظهرت دراسات (Thangatoral *et al.*, 2023؛ أبو لبن، 2023؛ سعود وآخرون، 2023؛ 2024؛ Eltamboly *et al.*, 2024) أن استقلالية المجلس وتمثيل السيدات في المجلس ونمط القيادة في الشركة وكفاءة لجان المراجعة وعدد اجتماعاته تمثل عوامل داعمة لرفع جودة الإفصاح، بينما جاءت النتائج بشأن استقلالية المجلس وحجم أعضائه متباينة بين البيئات المختلفة. كما أكدت دراسات أخرى مثد دراسة (Abdallah & Eltamboly (2022)؛ Elfeky (2017)؛ صالح (2020)؛ المغربي(2020)؛ طه(2020)؛ Abdallah, (2025) أن ازدواجية المناصب بين الرئيس التنفيذي ورئيس المجلس تؤثر سلباً على الإفصاح.

بينما تناولت الدراسات السابقة مثل دراسة محمد (2022)، إبراهيم (2016)، (Panditharathna 2019)؛ Abdallah (2023) هيكل الملكية واثره على جودة الإفصاح؛ وقد بينت هذه الدراسات أن الملكية المؤسسية والأجنبية وتركيز كبار المساهمين ترتبط إيجابياً بمستوى الإفصاح، في حين أن ملكية الإدارة غالباً ما ترتبط سلباً به. وفيما يتعلق بجودة المراجعة الداخلية؛ أوضحت أبحاث إسماعيل وآخرون (2021)؛ فوده وآخرون (2018)؛ Gunawan (2019) أن الالتزام بالمعايير الدولية للمراجعة الداخلية، واستقلالية إدارة المراجعة، والخبرة المالية لأعضاء المجلس، كلها تسهم في تعزيز دقة وموثوقية الإفصاح الإلكتروني.

#### أثر الأزمات على الإفصاح

كما بينت دراسات (Tasios, 2021؛ Wang & Xing, 2020؛ Ahmad *et al.*, 2015) أن الأزمات الصحية والمالية تدفع الشركات إلى زيادة الاعتماد على القنوات الرقمية ورفع مستوى الإفصاح، خاصة عند توافر آليات حوكمة قوية.

يتضح مما سبق ان معظم الدراسات اتفقت على أن الحوكمة الرشيدة - ممثلة في استقلالية المجلس وكفاءة لجانه وتنوع الملكية وجودة المراجعة الداخلية - تُعد عوامل محورية في تحسين الإفصاح المالي عبر الإنترنت. كما أظهرت الأزمات الحديثة دوراً مضاعفاً لهذه الآليات في تعزيز الشفافية الرقمية. وعلى الرغم من وفرة الأدبيات في هذا المجال؛ إلا أن هناك ندرة في الدراسات التي تدمج خصائص مجلس الإدارة وهيكل الملكية وجودة المراجعة الداخلية ضمن نموذج تحليلي شامل، مع مراعاة التأثير المتداخل لهذه العوامل ودور أدوات التواصل الرقمي، خصوصاً في البيئات العربية الناشئة. كما لم يحلل بعمق البعد التفاعلي لهذه المتغيرات في ظل الأزمات الاقتصادية أو الصحية.

## 9. الإطار النظري

### 9.1 الإفصاح المحاسبي عبر الإنترنت

#### 9.1.1 مفهوم الإفصاح المحاسبي عبر الإنترنت

يمثل الإفصاح المحاسبي عبر الإنترنت أحد أبرز مخرجات التطور في نظم التقارير المالية، حيث يقوم على استخدام التقنيات والأدوات الرقمية - مثل المواقع الإلكترونية والتطبيقات المحاسبية - لنشر المعلومات المالية وغير المالية بصورة إلكترونية ميسرة. (Ashbaugh *et al.*, 1999) ويشمل ذلك عرض القوائم المالية الأساسية، مثل: قائمة المركز المالي، وقائمة التدفقات النقدية، وقائمة الدخل، والإيضاحات المتممة، بالإضافة إلى تقرير مراقب الحسابات، مع إمكانية تضمين تقارير إضافية تتعلق بالمسؤولية الاجتماعية وأداء الشركة.

وقد تنوعت التعريفات الأكاديمية لهذا المفهوم؛ إذ عرّفه عامر (2006) بأنه إنشاء موقع إلكتروني يربط بين عناصر التقرير المالي بشكل متكامل، بما يسهل الوصول إلى المعلومات ذات الصلة داخليًا أو خارجيًا عبر روابط إلكترونية. بينما يرى (Oyelere *et al.* 2003) أن الإفصاح المحاسبي عبر الإنترنت يوظف مزيجًا من الوسائط المتعددة والاتصال التفاعلي لتقديم المعلومات المالية بصورة أكثر جاذبية وفاعلية. أما (Khan 2006) فيعتبره عملية نشر التقارير السنوية والدورية وأداء المنشأة على المواقع الإلكترونية، في حين أوضح توفيق (2004) أن الإفصاح قد يتم عبر صيغ متنوعة مثل ملفات PDF أو العروض المباشرة على الويب.

استنادًا إلى ما سبق، يمكن تعريف الإفصاح المحاسبي عبر الإنترنت بأنه عملية منهجية تقوم من خلالها المنشأة بتطوير منصة إلكترونية مخصصة لنشر بياناتها المالية وغير المالية، بهدف تزويد متخذي القرار بالمعلومات الملائمة، وتقليل درجة عدم التأكد لديهم، وتعزيز الثقة بين الشركة وأصحاب المصلحة، مع الاستفادة من الوسائط التكنولوجية الحديثة - كالفديوهات والعروض التقديمية - لتحسين جودة وسرعة الوصول إلى المعلومات.

9. 1. 2 أهمية ودوافع ومخاطر الإفصاح المحاسبي عبر الإنترنت

9. 1. 1 أهمية الإفصاح المحاسبي عبر الإنترنت

أصبح الإفصاح المحاسبي عبر الإنترنت ضرورة ملحة في بيئة الأعمال التنافسية المعاصرة، لما له من دور محوري في تعزيز الشفافية، ورفع كفاءة إدارة الشركات، وبناء الثقة مع المستثمرين وأصحاب المصلحة (Al-Maqqdisi, 2020). وتتلخص أهميته في الجوانب الآتية

أ. تعزيز الشفافية: نشر معلومات مالية دقيقة وشاملة يقلل من مخاطر التضليل، ويرفع مستوى الثقة لدى المستثمرين (American Accounting Association, 2020).

ب. زيادة فعالية الإفصاح: تحسين جودة وكمية المعلومات المقدمة لأصحاب المصلحة، بما يدعم قراراتهم الاستثمارية (الدهراوي، 2004).

ج. الامتثال للمعايير الدولية: دعم الالتزام بالمعايير المحاسبية العالمية ومتطلبات الأنظمة المالية الدولية (Jones & Miller, 2022).

د. تحفيز التداول في الأسواق المالية: ربط الإفصاح الإلكتروني بارتفاع أحجام تداول الأوراق المالية نتيجة تعزيز الثقة والشفافية.

هـ. سهولة الوصول للمعلومات: تمكين المستخدمين من الاطلاع الفوري على التقارير، مما يسرع القرارات الاستثمارية (American Accounting Association, 2020).

تحقيق العدالة في المعلومات: إتاحة نفس البيانات لجميع المستخدمين دون تمييز (الدهراوي، 2004).

9. 1. 2 دوافع تبني الإفصاح المحاسبي عبر الإنترنت

تزايدت دوافع الشركات لاعتماد الإفصاح الإلكتروني مع التحولات التكنولوجية والتجارية، ومن أبرز هذه الدوافع:

أ. التطور التكنولوجي والتجاري: ظهور التجارة الإلكترونية وما نتج عنه من إبرام صفقات عبر الوسائط الرقمية، مما فرض الحاجة إلى معلومات مالية آنية وموثوقة (Hassani & Firoozi, 2013)، اعتماد لغة تقارير الأعمال الموسعة (XBRL) لتوحيد شكل ومحتوى التقارير المالية، وضمان دقتها واستحالة التلاعب بها، إضافة إلى تسهيل التحليل والمقارنة (Hofer, 2003).

ب. تبني استراتيجيات متقدمة للتقارير المحاسبية: التحول من التقارير الورقية إلى الإلكترونية لتحقيق سرعة النشر واتساع نطاق الوصول محليًا ودوليًا (شريف، 2002).

- ج. الاعتبارات الاجتماعية والثقافية: العولمة الرقمية وتوحيد أنماط السلوك الاستهلاكي عالمياً، مما زاد من حدة المنافسة ودفع الشركات لجذب الاستثمارات والحفاظ على حصتها السوقية (شاكر، 2005).
- د. دوافع خاصة بالبيئة المصرية (رجب، 2005): الاستعداد للتشريعات التي قد تُلزم بالإفصاح الإلكتروني.
- هـ. تعزيز التواصل مع المستثمرين الأجانب في ظل توسع مشاركة القطاع الخاص في تمويل المشروعات.
- و. تلبية احتياجات الشركات متعددة الجنسيات للإفصاح بلغات وعملات مختلفة، دعم شفافية سوق الأوراق المالية وتحقيق العدالة بين المتعاملين.

### 9.1.2.3 مخاطر الإفصاح المحاسبي عبر الإنترنت

- على الرغم من مزاياه، يواجه الإفصاح الإلكتروني مخاطر خاصة بالبيئة الرقمية، من أبرزها
- أ. مواكبة التطورات التقنية وتوحيد لغة الإفصاح: صعوبة التوافق على لغة إفصاح موحدة مثل XBRL، إضافة إلى مخاطر الهجمات السيبرانية التي تستهدف المعلومات الحساسة.
- ب. التأثير على مصداقية المعلومات: إمكانية تأثر الثقة في النظم الإلكترونية نتيجة المخاطر التقنية، بما ينعكس على موثوقية البيانات المالية.
- ج. الروابط غير الخاضعة للمراجعة: تضمين روابط لمعلومات خارجية غير مراجعة قد يربك المستخدمين بشأن حدود المسؤولية المهنية.
- د. التحريف بعد المراجعة: تعديل البيانات المالية بعد اعتمادها بهدف الغش أو التأثير على أسعار الأسهم.
- هـ. النشر خارج نطاق سلطة المراجع: عرض التقارير على منصات خارجية بعيدة عن رقابة المراجع قد يتيح التلاعب بمحتواها.
- و. إعادة الصياغة بعد النشر: إضافة روابط أو تعديلات تفاعلية قد تغير مضمون المعلومات المالية.
- ز. المعلومات خارج نطاق المعايير: نشر بيانات مالية غير معدة وفق معايير المحاسبة بجانب تقارير معتمدة، مما قد يضلل المستخدمين.

### 9.1.3 مراحل تطور الإفصاح المحاسبي عبر الإنترنت

- مر الإفصاح المحاسبي عبر الإنترنت بثلاث مراحل رئيسية، تأثرت بالتطورات التقنية المتسارعة وباحتياجات مستخدمي المعلومات المالية (IASB)

أ. مرحلة ملفات PDF (المرحلة البدائية للإفصاح الرقمي): تمثل هذه المرحلة أولى محاولات نقل التقارير المالية التقليدية إلى البيئة الرقمية، حيث اعتمدت الشركات على نشر نسخ مطابقة للتقارير الورقية بصيغة PDF.

امتازت بسهولة النشر والحفاظ على التنسيق الأصلي للتقارير، إلا أنها افتقرت إلى عناصر التفاعل والبحث المتقدم، كما لم توفر إمكانية إعادة استخدام البيانات بسهولة في أنظمة التحليل المالي. ظلت هذه المرحلة مرتبطة بمنطق "النشر الثابت" Static Publishing، مما حدّ من القيمة المضافة للمستخدمين الذين يحتاجون إلى بيانات قابلة للمعالجة (Jones, 2003).

ب. مرحلة مواقع الإنترنت باستخدام HTML (المرحلة التفاعلية الأولى): بدأت الشركات في إنشاء مواقع إلكترونية مخصصة للإفصاح المالي باستخدام لغة HTML، مما أتاح إضافة روابط داخلية بين أجزاء التقرير وروابط خارجية لمصادر معلومات داعمة.

وفرت هذه المرحلة تجربة أكثر تفاعلية للمستخدم، مع إمكانيات أفضل للتنقل بين محتويات التقارير، لكنها بقيت محدودة في دعم التحليل المباشر للبيانات؛ إذ كان المحتوى في الغالب نصوصاً وجدول ثابتة غير قابلة للمعالجة الإلكترونية الكاملة، رغم ذلك، شكّلت هذه المرحلة نقطة تحول نحو جعل الإفصاح المحاسبي أكثر سهولة في الوصول ومواكبة طبيعة الإنترنت (لطفي، 2005؛ إبراهيم، 2012).

ج. مرحلة XML وXBRL (المرحلة الذكية للإفصاح): مثّلت هذه المرحلة نقلة نوعية، إذ أدخلت لغة XML كأساس لبناء لغة التقارير المالية الموسعة XBRL، التي مكنت من ترميز البيانات المالية بطريقة معيارية قابلة للقراءة الآلية، وأتاحت XBRL للمستثمرين والمحللين إمكانية تحميل البيانات ومعالجتها مباشرة باستخدام أنظمة التحليل المالي، ودعمت المقارنة الفورية بين شركات متعددة بغض النظر عن اختلاف لغات التقارير أو عملاتها، ساعد هذا التطور في رفع كفاءة الإفصاح المحاسبي على المستوى العالمي، وزيادة موثوقيته وشفافيته، مع تقليل فرص التلاعب أو سوء الفهم (حسن الشنطاوي، 2018؛ أبو العزم، 2003). ثم انتقل هذا التحول الي سجل الاستاذ الموزع باستخدام سلاسل الكتل (عبد الله، 2025).

## 9. 2 حوكمة الشركات والإفصاح المحاسبي عبر الإنترنت

يمثل تطبيق آليات حوكمة الشركات أحد العوامل الجوهرية في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي، لاسيما عبر الوسائط الإلكترونية. إذ تسهم الحوكمة في تعزيز الشفافية والمصداقية والالتزام بالمعايير، مما يرفع من مستوى الثقة بين الشركة وأصحاب المصالح. ويهدف هذا المبحث إلى استعراض نشأة ومفهوم الحوكمة، وبيان أهدافها، مع التركيز على القواعد المنظمة لها في البيئة المصرية، وارتباطها بدور الإفصاح المحاسبي عبر الإنترنت. ورغم شيوع مصطلح "حوكمة الشركات" منذ أواخر القرن العشرين، إلا أنه يفتقر إلى تعريف موحد، حيث تتعدد الرؤى تبعًا لاختلاف الزاوية التي يُنظر منها إلى الحوكمة.

- من منظور الرقابة والإشراف، تُعرف الحوكمة بأنها نظام متكامل من القواعد والمبادئ التي تهدف إلى ضبط الأداء الإداري والرقابي وضمان الامتثال لمعايير الشفافية والنزاهة، وذلك من خلال ممارسات التدقيق الداخلي والخارجي وتطبيق التشريعات ذات الصلة. (Archambeault, 2002)
  - من منظور الالتزام (Conformance) ، تشير الحوكمة إلى مدى التزام الشركات بالقوانين والسياسات التنظيمية، بما يعزز الأمانة المهنية ويحد من الانتهاكات (د. عقدة، 2005).
  - من منظور الأداء (Performance) ، تركز الحوكمة على رفع كفاءة المؤسسات من خلال توفير معلومات مالية وإدارية شفافة تدعم اتخاذ القرارات وتحسين النتائج (د. عقدة، 2005).
  - فيما يتعلق بالمساءلة وحماية الحقوق، توفر الحوكمة إطارًا يحدد المسؤوليات والصلاحيات، ويعزز الإشراف على المديرين التنفيذيين، ويضمن الإفصاح الدقيق عن المعلومات المؤثرة على حقوق المساهمين، لاسيما صغار المستثمرين (د. سليمان، 2006).
  - من منظور التخطيط الاستراتيجي، تمثل الحوكمة آلية لتحديد الأهداف طويلة المدى للشركة، وتحديد الهيكل الأمثل لتحقيقها بما يتوافق مع مصالح الملاك. (Cattrysse, 2002)
- ويُعد الدليل المصري لحوكمة الشركات إطارًا إرشاديًا يعتمد على أفضل الممارسات الدولية والإقليمية، وذلك من خلال التركيز على مجموعة من المبادئ العامة لتفعيل حوكمة الشركات (الدليل المصري، 2016)، وهي
1. الإفصاح والشفافية: توفير معلومات دقيقة وكاملة وموثوقة عن أداء الشركة في الوقت المناسب.
  2. حقوق المساهمين والمعاملة المتكافئة: حماية حقوق جميع المساهمين وضمان المساواة بينهم في المعاملة والحصول على التعويض العادل.

3. دور المستثمرين المؤسسيين والأطراف الأخرى: دعم مساهمتهم في تفعيل الحوكمة وتعزيز استدامة الأداء.

4. دور أصحاب المصالح: الاعتراف بحقوقهم وتشجيع التعاون بينهم وبين الشركة.

5. مسؤوليات مجلس الإدارة: تحديد مهام المجلس بما يضمن التوجيه الاستراتيجي والرقابة الفعالة على الإدارة التنفيذية

على الرغم من تزايد الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات، لا يزال هناك تباين في وجهات النظر بين الجهات المعنية حول أفضل السبل لتنظيم وتفعيل آلياتها. ويمكن تصنيف هذه الآليات إلى فئتين رئيسيتين: آليات رقابية داخلية وآليات رقابية خارجية، حيث تتكامل الجوانب القانونية والتنظيمية والمحاسبية مع الأسواق وهيكل الحوافز والملكية، بما يعزز من مستوى الحوكمة ويضمن الامتثال للمعايير المعتمدة (العسيلي، 2005). وفي هذا الإطار، يمكن تصنيف آليات حوكمة الشركات إلى خمس فئات رئيسية

#### الآليات القانونية والإشرافية

تشمل القوانين والتشريعات والقواعد التنظيمية الصادرة عن الهيئات المختصة، والتي تهدف إلى تنظيم بيئة الحوكمة وتعزيز الشفافية والانضباط المؤسسي. وتُعد هذه الآليات الأساس لأي نظام حوكمة فعال، نظرًا لدورها في ضبط أداء الشركات وضمان الالتزام بالمعايير المعمول بها.

#### الآليات التنظيمية

تتعلق بالإطار الهيكلي للرقابة والإشراف داخل الشركة، بما يشمل تصميم وتنفيذ الاستراتيجيات، وإدارة المخاطر، ومتابعة الالتزام بالقوانين المالية، إلى جانب دور الرقابة الداخلية في ضمان الشفافية المالية. وتضطلع مجالس الإدارة بدور محوري في هذه الآليات، مدعومةً بلجان متخصصة أبرزها

- لجنة المراجعة (Audit Committee)
- لجنة الترشيحات والحوكمة (Nominating and Governance Committee)
- لجنة المكافآت والتعويضات (Compensation and Remuneration Committee)

### الآليات المحاسبية

ترتبط هذه الآليات بالأنظمة والمعايير المحاسبية الدولية، والتدقيق الداخلي والخارجي، وأساليب مراجعة الأداء مثل Peer Review والفحص المحدود، بما يضمن دقة وموثوقية التقارير المالية. وتعد هذه الآليات ركيزة أساسية في تحقيق الإفصاح والشفافية المحاسبية.

### الأسواق المختلفة

تلعب المنافسة في أسواق المنتجات ورأس المال دورًا في تحفيز الإدارة على تحسين الأداء وتبني ممارسات الحوكمة السليمة. فالمؤسسات التي تقدم منتجات بجودة عالية وتكلفة أقل تحظى بميزة تنافسية، مما يدفع الإدارة إلى الاستخدام الأمثل للموارد وتعزيز الكفاءة.

### الآليات الأخرى

تتعلق بهيكل رأس المال ودور المؤسسات المالية في تحديد آليات الحوكمة، حيث تؤثر طبيعة التمويل وهيكل الملكية على فاعلية النظام الحوكمي.

وتتحمل الآليات المحاسبية للحوكمة مسؤولية رئيسية في تفعيل نظام الحوكمة، من خلال تعزيز الالتزام بمبادئ الشفافية والإفصاح. ويُعرّف الإفصاح المحاسبي بأنه إعداد التقارير المالية وفق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، مع تقديم التفسيرات والإيضاحات اللازمة لفهم المعلومات الواردة (أحمد السيد حمد الله، 1993؛ أحمد ماهر مصطفى عبد المجيد، 1995). ومما هو جدير بالذكر أن الإفصاح المحاسبي يمثل أداة أساسية لتعزيز نظام الحوكمة، من خلال تقليل فجوة المعلومات ودعم كفاءة الأسواق المالية. ويسهم تطبيق آليات الحوكمة بفاعلية في تحسين جودة التقارير المالية، مما يعزز من استدامة الشركات وثقة المستثمرين، ويحقق أحد الأهداف الجوهرية للحكومة المؤسسية، وهو دعم النمو الاقتصادي عبر شفافية أكبر وسيولة أعلى في الأسواق.

وبناء على ما سبق، يمكن اشتقاق الفرضين التاليين

### الفرض الأول

توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين خصائص مجلس الإدارة والإفصاح المحاسبي الإلكتروني للشركات المدرجة في البورصة المصرية.

## الفرض الثاني

وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين خصائص لجنة المراجعة والإفصاح المحاسبي الإلكتروني للشركات المدرجة في البورصة المصرية.

**10. الدراسة التطبيقية**

تهدف الدراسة التطبيقية إلى قياس أثر مجموعة من آليات حوكمة الشركات الداخلية على مستوى الإفصاح المحاسبي المستند إلى الإنترنت لدى الشركات المقيدة في البورصة المصرية. كما تسعى إلى تحليل الدور الفردي لكل آلية من آليات الحوكمة في التأثير على الإفصاح المحاسبي الإلكتروني، إلى جانب قياس الأثر التكاملية لهذه الآليات مجتمعة في تحسين الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية عبر الإنترنت.

**10.1 مجتمع وعينة الدراسة**

يتمثل مجتمع الدراسة الحالي في الشركات المقيدة في البورصة المصرية، فيما يتعلق بعينة الدراسة الحالية، فقد تم استبعاد البنوك والمؤسسات المالية من نطاق التحليل، وذلك نظرًا للطبيعة الخاصة لهذه الكيانات، والتي تختلف من حيث أنظمتها الرقابية وقواعد الإفصاح المحاسبي المعمول بها، حيث تخضع لقواعد تنظيمية وإفصاحية خاصة صادرة عن البنك المركزي المصري وغيرها من الجهات الرقابية المختصة، ما يجعلها تختلف عن الشركات غير المالية في سلوكها الإفصاحي وفي تطبيق آليات الحوكمة. وبهدف ضمان دقة نتائج الدراسة وملاءمة العينة لتحقيق أهداف البحث، تم تطبيق مجموعة من المعايير لاختيار الشركات الداخلة ضمن العينة، والتي تضمنت ما يلي

1. توافر البيانات الخاصة بالإفصاح المحاسبي الإلكتروني من خلال المواقع الرسمية للشركات أو عبر قنوات إلكترونية أخرى خلال فترة الدراسة.

2. توافر معلومات موثقة عن آليات حوكمة الشركات المعمول بها لدى الشركات محل الدراسة، سواء من خلال التقارير السنوية أو تقارير الحوكمة المنشورة.

وفي ضوء تحقق هذه الشروط، بلغت عينة الدراسة النهائية 50 شركة من الشركات المقيدة في البورصة المصرية، موزعة على عدد من القطاعات الاقتصادية المتنوعة، كما سيتم توضيحه في الجدول (1).

جدول 1. عينة الدراسة

م	القطاع	الشركات داخل كل قطاع	م	القطاع	الشركات داخل كل قطاع
1	موارد أساسية	الإلومنيوم العربية	10	أغذية ومشروبات وتبغ	مجموعة الأهلي للزراعات الحديثة
		جي بي كورب			مطاحن ومخابز الإسكندرية
		السويدي اليكتريك			القاهرة للدواجن
		الصناعات الكيماوية المصرية			الشرقية - ايسترن كومباني
		المالية والصناعية المصرية			ايديتا للصناعات الغذائية
		الحديد والصلب المصرية			المصرية للدواجن
		حديد عز			اجواء للصناعات الغذائية - مصر
		موبكو			بالم هيلز
2	منسوجات وسلع معمرة	العربية لحليج الأقطان	11	العقارات	مجموعة عامر القابضة
		العربية وبولفارد للغزل والنسيج			المطورون العرب القابضة
	العربية للأسمنت	12	مواد البناء		العالمية للاستثمار والتنمية
	بلتون القابضة				طلعت مصطنى
	القابضة المصرية الكويتية	13	الخدمات المالية		أوراسكوم كونستراكتيون
	إي اف جي القابضة				العبور للاستثمار العقاري
	اوراسكوم للتنمية مصر	14	خدمات المستهلك		الشمس للإسكان والتعمير
	النساجون الشرقيون	15	السلع الاستهلاكية والملابس		اية كابيتال القابضة
	الدلتا للسكر	16	الأغذية والمشروبات		الصعيد العامة للمقاولات والاستثمار العقاري SCCD
	جهينة				أموك
ايسترن كومباني	17	الأسمدة والمواد الكيماوية	الاسكندرية للزيوت المعدنية		
أبو قير للأسمدة			ايبىكو		
المصرية للاتصالات	18	الاتصالات وتكنولوجيا	ابن سينا فارما		
3	الطاقة	الطاقة وخدمات مساندة	4	5	الرعاية الصحية

6	اتصالات واعلام وتكنولوجيا المعلومات	المصرية للأقمار الصناعية (نايل سات)	المعلومات	فوري
7	سياحة وترفيه	المصرية للمنتجات السياحية	مقاولات وإنشاءات هندسية	العربية لاستصلاح الاراضي
8	خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	الكابلات الكهربائية المصرية		الصناعات الهندسية المعمارية للإنشاء والتعمير - ايكون
9	خدمات مالية غير مصرفية	القابضة المصرية الكويتية		اكرو مصر للشدات والسقالات المعدنية

المصدر: موقع البورصة المصرية

### 10. 2 أسلوب جمع بيانات الدراسة التطبيقية

اعتمدت الدراسة في قياس متغيراتها واختبار فرضياتها الإحصائية على أسلوب تحليل المحتوى، وذلك من خلال تحليل التقارير السنوية لمجالس إدارات الشركات وتقارير لجان المراجعة الداخلية، إلى جانب تحليل محتوى الإفصاحات المنشورة عبر المواقع الإلكترونية الرسمية لتلك الشركات.

### 10. 3 الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة التطبيقية

اعتمدت الدراسة في تنفيذ الاختبارات الإحصائية والتحقق من صحة فروض البحث على أساليب الإحصاء الوصفي: (Descriptive Statistics) ومعامل الارتباط لبيرسون: (Pearson Correlation) وتحليل التباين في اتجاه واحد: (One-Way ANOVA) وتحليل الانحدار البسيط والمتعدد (Simple and Multiple Regression Analysis).

### 10. 4 قياس متغيرات الدراسة

#### 10. 4. 1 المتغير التابع: الإفصاح المحاسبي المستند على الإنترنت

يُعد الإفصاح المحاسبي المستند إلى الإنترنت من أبرز المؤشرات المستخدمة في تقييم مستوى الشفافية والمساءلة في الشركات، كما يُمثل إحدى الركائز الأساسية في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات. ومع التطورات التقنية المتسارعة، اكتسب الإفصاح عبر الإنترنت أهمية متزايدة في البيئة المحاسبية، مما استدعى تطوير أدوات وأساليب متعددة لقياسه. وقد تناولت الأدبيات العلمية مجموعة من المنهجيات لقياس هذا النوع من الإفصاح، من أبرزها

أ. مؤشر الإفصاح: (Disclosure Index)

يُعتبر من أكثر الأساليب استخدامًا في قياس الإفصاح المحاسبي عبر الإنترنت (Bonsón and Escobar, 2006; Debreceeny *et al.*, 2002). ويتضمن في إعداد قائمة مرجعية شاملة تحتوي على مجموعة من البنود التي يُفترض أن تفصح عنها الشركات. يتم بعد ذلك تحليل مواقع الشركات الإلكترونية لرصد مدى توفر هذه البنود، باستخدام مقياس ثنائي (1 إذا توفر البند، 0 إذا لم يتوفر).

ب. تحليل المحتوى: (Content Analysis)

يركز هذا الأسلوب على تحليل مضمون الإفصاحات المحاسبية المنشورة عبر الإنترنت، بهدف تقييم جودة المعلومات من حيث وضوحها، شموليتها، ومدى سهولة الوصول إليها (Beattie *et al.*, 2004). ويُعد هذا المنهج أكثر عمقًا من مجرد الرصد الكمي، حيث يراعي البعد النوعي للمحتوى.

ج. القياس الكمي للمعلومات: (Quantitative Disclosure Measurement)

يقوم هذا المنهج على احتساب حجم المعلومات المفصح عنها إلكترونيًا، مثل عدد الصفحات أو عدد الكلمات المستخدمة في التقارير المالية المنشورة على مواقع الشركات (Marston and Polei, 2004)، مما يُوفر مؤشرًا على مدى تفصيل الإفصاح.

د. تقييم جودة الموقع الإلكتروني: (Website Quality Evaluation)

يهدف هذا الأسلوب إلى قياس الجوانب التقنية والوظيفية لمواقع الشركات، مثل سهولة التصفح، سرعة تحميل الصفحات، توفر محركات بحث داخلية، وإمكانية تحميل التقارير بصيغ متعددة (Abdelsalam *et al.*, 2007).

هـ. توقيت الإفصاح: (Timeliness of Disclosure)

يركز هذا المؤشر على قياس الفترة الزمنية بين نهاية السنة المالية وتاريخ نشر المعلومات على الموقع الإلكتروني، وهو ما يُعد مؤشرًا مهمًا على سرعة الإفصاح واستجابة الشركة للمتطلبات الزمنية للمستخدمين. (Ezat and El-Masry, 2008).

و. إمكانية الوصول والتفاعل: (Accessibility and Interactivity)

يقيس هذا المنهج مدى توفر أدوات تفاعلية على الموقع، مثل الرسوم البيانية التفاعلية، وإتاحة تحميل البيانات بصيغ قابلة للتحليل باستخدام البرامج الإحصائية، مما يُعزز من فاعلية الإفصاح الإلكتروني (Kelton & Yang, 2008).

وفي ضوء ما سبق، ستعتمد الباحثين في هذه الدراسة على منهجية قياس مختلطة تجمع بين مؤشر الإفصاح (Disclosure Index) وتحليل المحتوى (Content Analysis)، وذلك بهدف تحقيق توازن بين القياس الكمي والكيفي للإفصاح المحاسبي عبر الإنترنت .

وقد قامت الباحثين بتطوير مؤشر إفصاح مكون من 29 بنداً، موزعة على خمس فئات رئيسية، تغطي مختلف أبعاد الإفصاح المالي وغير المالي، بما يعكس شمولية المحتوى الإلكتروني المنشور من قبل الشركات المدرجة في عينة الدراسة. وتم تصميم هذا المؤشر ليأخذ في اعتباره تعددية ممارسات الإفصاح واختلافها بين الشركات. ولأغراض القياس، سيتم تقييم كل بند باستخدام مقياس ثنائي (Dummy Variable)، بحيث يُعطى لكل بند درجة (1) في حالة توفره على الموقع الإلكتروني للشركة، و(0) في حالة عدم توفره، بما يساهم في تعزيز دقة وموضوعية التقييم.

وسيتم احتساب نسبة الإفصاح عبر الإنترنت لكل شركة وفقاً للمعادلة التالية:

$$\text{نسبة الإفصاح المستند على الإنترنت} = (\text{مجموع النقاط الفعلية} / \text{الحد الأقصى للنقاط الممكنة}) \times 100$$

مع العلم بأن الحد الأقصى للنقاط الممكنة هو 100 نقطة، وهو ما يمثل الإفصاح الكامل لجميع البنود المحددة.

ويُعد هذا المؤشر أداة شاملة لقياس مدى التزام الشركات محل الدراسة بممارسات الإفصاح المحاسبي عبر الإنترنت، كما يُتيح إجراء مقارنات كمية دقيقة بين مستويات الإفصاح المختلفة. وتوضح الفئات الخمس المكونة للمؤشر في الجدول التالي

جدول 2. مكونات مؤشر الإفصاح المستند على الإنترنت

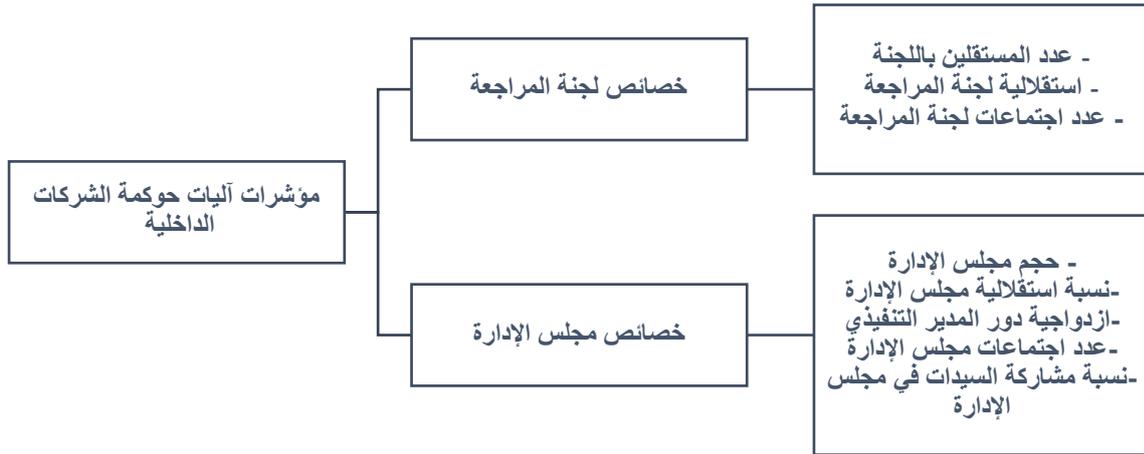
البنود	الفئة الرئيسية	رمز المتغير
تحليل الإدارة للمركز المالي ونتائج الأعمال	المعلومات المالية الأساسية	Y <sub>1</sub>
المؤشرات المالية الرئيسية		
معلومات عن توزيعات الأرباح		
تقرير الحوكمة	معلومات حوكمة الشركات	Y <sub>2</sub>
سياسات المكافآت		
حقوق المساهمين		
سياسة تعارض المصالح		
هيكل الملكية		
معلومات عن كبار المساهمين		
رؤية ورسالة الشركة	المعلومات الاستراتيجية والتشغيلية	Y <sub>3</sub>
الأهداف الاستراتيجية		
معلومات عن المنتجات والخدمات		
المخاطر الرئيسية وإدارتها		
الاستثمارات الرئيسية		
معلومات عن البحث والتطوير		
الأنشطة الخيرية والمجتمعية		
سياسات حماية البيئة		
تقرير الاستدامة		
معلومات عن صحة وسلامة الموظفين		
قسم مخصص لعلاقات المستثمرين	علاقات المستثمرين والإفصاح التفاعلي	Y <sub>4</sub>
التقويم المالي وتواريخ الإفصاح		
محاضر اجتماعات الجمعية العمومية		
أسئلة وأجوبة متكررة للمستثمرين		
أدوات تحليل البيانات التفاعلية		
سهولة الوصول إلى المعلومات المالية	جودة وسهولة استخدام الموقع الإلكتروني	Y <sub>5</sub>
توفر محرك بحث داخلي		
إمكانية تحميل التقارير بصيغ مختلفة (PDF, HTML)		
أرشيف للتقارير والبيانات السابقة		
توافق الموقع مع الأجهزة المحمولة		

المصدر: (2008) Kelton & Yang (2007) Abdelsalam *et al.*

## 10. 4. 2 المتغيرات المستقلة: قياس آليات حوكمة الشركات الداخلية

تُعد آليات حوكمة الشركات الداخلية من المحددات الجوهرية التي يُحتمل أن يكون لها تأثير مباشر على مستوى الإفصاح المحاسبي عبر الإنترنت، وذلك من خلال دورها في تعزيز الشفافية والمساءلة داخل الهيكل التنظيمي للشركة. وتُركز الدراسة الحالية على مجموعة من الآليات الداخلية لحوكمة الشركات التي سيتم اختبار أثرها على مستوى الإفصاح عبر الإنترنت، انطلاقاً من الأدبيات السابقة التي تؤكد العلاقة الإيجابية المحتملة بين ممارسات الحوكمة الفعّالة وارتفاع مستوى الإفصاح.

وتشمل آليات الحوكمة محل الدراسة مجموعة من المؤشرات المستمدة من تقارير مجالس الإدارة ولجان المراجعة الخاصة بالشركات، والتي تمثل العناصر الأساسية في البنية الداخلية للحوكمة. ويوضح الشكل (1) فيما يلي أبرز خصائص آليات حوكمة الشركات الداخلية المعتمدة في هذه الدراسة، والتي سيتم تحليلها كمتغيرات مستقلة في النموذج الإحصائي لقياس أثرها على الإفصاح المحاسبي عبر الإنترنت.



**شكل 1.** آليات حوكمة الشركات الداخلية المستخلصة من تقارير مجالس الإدارة ولجان المراجعة بالشركات

تمثل لجنة المراجعة إحدى الآليات الأساسية في نظام حوكمة الشركات، حيث تُسهم بفعالية في تعزيز الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية، ومن ثمّ التأثير على مستوى الإفصاح المحاسبي عبر الإنترنت. وقد اعتمدت الدراسة الحالية على مجموعة من المؤشرات الكمية لقياس خصائص لجنة المراجعة، على النحو التالي

1. عدد اجتماعات لجنة المراجعة  $\{x_1\}$ : وتقاس بنسبة العدد الإجمالي لاجتماعات لجنة المراجعة خلال السنة.
2. استقلالية لجنة المراجعة  $\{x_2\}$  : وتقاس بنسبة الأعضاء المستقلين في لجنة المراجعة (عدد الأعضاء المستقلين في لجنة المراجعة ÷ إجمالي عدد أعضاء اللجنة).
3. عدد المستقلين باللجنة  $\{x_3\}$  : ويقاس بعدد الأعضاء المستقلين في لجنة المراجعة  
يُعد مجلس الإدارة أحد الركائز الأساسية في بنية الحوكمة المؤسسية، حيث يتحمل مسؤوليات إشرافية واستراتيجية تؤثر بشكل مباشر على ممارسات الإفصاح. وقد استخدمت الباحثين عددًا من المتغيرات لقياس خصائص مجلس الإدارة، تشمل ما يلي  
أ. نسبة مشاركة السيدات في مجلس الإدارة  $\{x_5\}$ : وتقاس بعدد السيدات إلى إجمالي عدد أعضاء مجلس الإدارة.  
ب. ازدواجية دور المدير التنفيذي  $\{x_6\}$  : وتعني ما إذا كان رئيس مجلس الإدارة هو نفسه المدير التنفيذي. ويقاس باستخدام متغير وهمي (1 إذا كان هناك ازدواجية، 0 إذا كان هناك فصل بين المنصبين).  
ج. عدد اجتماعات مجلس الإدارة  $\{x_7\}$  : ويقاس بنسبة العدد الإجمالي لاجتماعات مجلس الإدارة خلال السنة.  
د. نسبة استقلالية مجلس الإدارة  $\{x_8\}$  : وتقاس بنسبة الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة (عدد الأعضاء المستقلين ÷ إجمالي عدد أعضاء المجلس).  
هـ. حجم مجلس الإدارة  $\{x_9\}$ : ويقاس بنسبة بالعدد الإجمالي لأعضاء مجلس الإدارة في نهاية السنة المالية.

## 10.5 نتائج اختبارات فروض البحث

### 10.5.1 التحليل الإحصائي الوصفي لمؤشرات الإفصاح المحاسبي المستند على الإنترنت

وقد شملت هذه المرحلة تحليل الإفصاحات المالية التي تقدمها الشركات عبر مواقعها الإلكترونية، بما في ذلك القوائم المالية، المؤشرات والنسب المالية، والبيانات ذات الصلة بالأداء المالي. وتم حساب مجموع البنود المفصّل عنها لكل شركة ضمن كل فئة من فئات المؤشر، ومن ثم احتساب عدد الشركات المفصّلة، أدنى قيمة،

أعلى قيمة، المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري لكل فئة، بما يُسهم في فهم الاتجاهات العامة لمستوى الإفصاح في عينة الدراسة.

وتُعرض نتائج هذا التحليل الوصفي في الجدول (3) ، الذي يُوضح التوزيع الإحصائي لمؤشرات الإفصاح المالي عبر الإنترنت بين الشركات، ويُعطي تصورًا مبدئيًا حول تباين مستويات الإفصاح واختلاف درجة التزام الشركات بنشر المعلومات المالية عبر الإنترنت.

### جدول 3. الإحصاء الوصفي لمؤشرات الإفصاح المحاسبي المستند على الإنترنت

الانحراف المعياري	المتوسط	أكبر قيمة	أصغر قيمة	العدد	مؤشرات الإفصاح المحاسبي المستند على الإنترنت
.46291	3.7000	4.00	3.00	50	المعلومات المالية
1.83848	3.2600	6.00	.00	50	معلومات حوكمة الشركات
2.51858	5.0600	10.00	.00	50	المعلومات الاستراتيجية والتشغيلية
1.25259	2.6800	5.00	.00	50	علاقات المستثمرين والإفصاح النقاعي
1.37262	3.4400	5.00	.00	50	جودة وسهولة استخدام الموقع الإلكتروني

تشير نتائج الجدول (3) إلى أن أعلى متوسط للإفصاح جاء ضمن فئة المعلومات المالية بمتوسط (3.70) من (4) وانحراف معياري منخفض (0.46)، مما يعكس التزامًا مرتفعًا وتجانسًا بين الشركات في الإفصاح عن البيانات المالية الأساسية. في المقابل، كانت فئة المعلومات الاستراتيجية والتشغيلية هي الأكثر تباينًا بين الشركات، حيث بلغ متوسط الإفصاح (5.06 من 10) مع انحراف معياري مرتفع (2.52)، وهو ما يدل على تفاوت كبير في اهتمام الشركات بهذا النوع من المعلومات.

أما الإفصاح عن معلومات الحوكمة وعلاقات المستثمرين وجودة الموقع الإلكتروني فقد جاء بمستويات متوسطة، مع وجود تفاوتات ملحوظة تعكس اختلاف سياسات الإفصاح والتوجهات الإدارية لدى الشركات. توضح هذه النتائج أن الإفصاح المحاسبي عبر الإنترنت لا يزال يفتقر إلى الاتساق في بعض جوانبه، وهو ما يُعزز أهمية دراسة أثر آليات الحوكمة الداخلية في تفسير هذا التباين.

10.5.2 التحليل الإحصائي الوصفي لمؤشرات المتغيرات المستقلة (خصائص مجلس الإدارة، خصائص لجنة المراجعة)

تم إجراء التحليل الإحصائي الوصفي لمؤشرات المتغيرات المستقلة بهدف الوقوف على الخصائص العامة لعينة الدراسة فيما يتعلق بآليات الحوكمة الداخلية، وذلك من خلال حساب المتوسط الحسابي، والمنوال، والانحراف المعياري لكل من مؤشرات خصائص مجلس الإدارة وخصائص لجنة المراجعة.

يساعد هذا التحليل في تحديد الاتجاهات العامة لهذه المتغيرات، والتعرف على مدى تباينها بين الشركات محل الدراسة، وهو ما يُعد مدخلاً مهماً لفهم علاقتها بمستوى الإفصاح المحاسبي عبر الانترنت. وتُعرض النتائج التفصيلية في الجدول (4) .

جدول 4. الإحصاء الوصفي لمؤشرات المتغيرات المستقلة

الانحراف المعياري	المتوسط	أكبر قيمة	أصغر قيمة	العدد	المتغيرات المستقلة
خصائص لجنة المراجعة					
.46291	3.7000	4.00	3.00	50	عدد اجتماعات لجنة المراجعة
.23775	.6038	1.00	.25	50	استقلالية لجنة المراجعة
1.06924	2.1400	7.00	1.00	50	عدد المستقلين باللجنة
خصائص مجلس الإدارة					
.07427	.1910	.40	.05	50	نسبة مشاركة السيدات في مجلس الإدارة
.50467	.4800	1.00	.00	50	ازدواجية دور المدير التنفيذي
.61312	3.5400	6.00	3.00	50	عدد اجتماعات مجلس الإدارة
.18723	.2592	.92	.05	50	نسبة استقلالية مجلس الإدارة
2.94861	9.8600	19.00	5.00	50	حجم مجلس الإدارة

تشير نتائج الإحصاء الوصفي لخصائص لجنة المراجعة إلى أن عدد الاجتماعات جاء بمتوسط مرتفع نسبياً (3.70 من 4) مع انحراف معياري منخفض (0.46)، مما يدل على انتظام نشاط اللجنة لدى معظم الشركات. أما استقلالية اللجنة فقد بلغ متوسطها (0.60)، وهو مؤشر إيجابي نسبياً يعكس وجود تمثيل جيد للمستقلين، في

حين أن عدد المستقلين وحجم اللجنة أظهرًا تباينًا أكبر بين الشركات، خاصة عدد المستقلين الذي تراوح بين 1 و7، ما يشير إلى تفاوت كبير في هيكل اللجنة.

أما على مستوى خصائص مجلس الإدارة، فقد أظهر التحليل أن حجم المجلس جاء بمتوسط (9.86 عضوًا) مع تباين واسع (الانحراف المعياري = 2.95)، مما يدل على اختلاف ملحوظ في عدد الأعضاء بين الشركات. كما تشير النتائج إلى انخفاض واضح في مشاركة السيدات بمتوسط (0.19)، ووجود ازدواجية في منصب المدير التنفيذي لدى 48% من الشركات، وهو ما قد يعكس ضعفًا في فصل السلطات. في حين بلغ متوسط عدد الاجتماعات (3.54) ونسبة الاستقلالية (0.26)، وهي نسب تُظهر تفاوتًا في التزام الشركات بمتطلبات الحوكمة الرشيدة.

يوضح الجدول (5) ملخصًا لنتائج الاختبارات الإحصائية التي تم إجراؤها لاختبار فروض الدراسة المتعلقة بعلاقة خصائص مجلس الإدارة وخصائص لجنة المراجعة—بوصفها متغيرات مستقلة—بمستوى الإفصاح المحاسبي عبر الإنترنت، مع التركيز على مؤشر المعلومات المالية الأساسية كأحد مكونات الإفصاح.

10. 5. 3 نتائج اختبارات الفروض

10. 5. 3. 1 نتائج اختبار الفروض الإحصائية لأثر خصائص آليات الحوكمة الداخلية على مؤشر المعلومات المالية عبر الإنترنت

تم اختبار العلاقة بين خصائص الحوكمة الداخلية، والمتمثلة في خصائص مجلس الإدارة وخصائص لجنة المراجعة، وبين مؤشر الإفصاح عن المعلومات المالية كأحد الأبعاد الجوهرية للإفصاح المحاسبي عبر الإنترنت

## جدول 5. ملخص نتائج اختبار الفروض الإحصائية باستخدام تحليل التباين الأحادي ومعامل ارتباط بيرسون

تفسير النتائج الإحصائية للمؤشر		النتائج الإحصائية للمؤشر		المتغيرات المستقلة	محددات جودة الإفصاح المحاسبي المستند على الإنترنت
معنوية العلاقة	طبيعة علاقة الارتباط	Sig.(2tailed)	Pearson correlation		
معنوية	طردية	.000	1	عدد اجتماعات لجنة المراجعة	خصائص لجنة المراجعة
معنوية	طردية	.001	.459	استقلالية لجنة المراجعة	
معنوية	طردية	.007	.375	عدد المستقلين باللجنة	
غير معنوية	طردية	.448	.110	نسبة السيدات في مجلس الإدارة	خصائص مجلس الإدارة
غير معنوية	عكسية	.087	-.245	ازدواجية دور المدير التنفيذي	
غير معنوية	عكسية	.655	-.065	عدد اجتماعات مجلس الإدارة	
غير معنوية	عكسية	.780	-.040	نسبة استقلالية مجلس الإدارة	
غير معنوية	طردية	.414	.118	حجم مجلس الإدارة	

تشير نتائج معامل ارتباط بيرسون بالجدول (5) إلى وجود علاقات طردية معنوية بين خصائص لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح عن المعلومات المالية، حيث كانت العلاقة قوية ودالة إحصائياً مع عدد اجتماعات اللجنة ( $r = 1.000$ ,  $sig = 0.000$ )، كما ظهرت علاقة طردية معنوية أيضاً مع استقلالية اللجنة ( $r = 0.459$ ,  $sig = 0.001$ ) وعدد المستقلين ( $r = 0.375$ ,  $sig = 0.007$ ). ويعكس ذلك الدور الإيجابي الفعال للجان المراجعة المستقلة والنشطة في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي عبر الإنترنت.

أما بالنسبة لخصائص مجلس الإدارة، فلم تُظهر أي من المتغيرات علاقة معنوية مع مؤشر المعلومات المالية، حيث كانت جميع القيم الإحصائية غير دالة ( $sig > 0.05$ ). كما ظهرت بعض العلاقات العكسية، مثل ازدواجية دور المدير التنفيذي وعدد الاجتماعات ونسبة الاستقلالية، لكنها لم تكن ذات دلالة إحصائية. وهذا يشير إلى أن تأثير مجلس الإدارة على الإفصاح المالي أقل وضوحاً مقارنة بتأثير لجنة المراجعة، مما قد يُعزى إلى اختلاف مستوى التفعيل والرقابة بين الهيئتين داخل الشركات.

10. 5. 3. 2 نتائج اختبار الفروض الإحصائية لأثر خصائص الآليات الداخلية لحوكمة على مؤشر الإفصاح

عن معلومات حوكمة الشركات عبر الإنترنت

يوضح الجدول (6) ملخصاً لنتائج الاختبارات الإحصائية التي تم إجراؤها لاختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة (التمثلة في خصائص مجلس الإدارة وخصائص لجنة المراجعة) وبين مؤشر معلومات حوكمة الشركات، باعتباره أحد مكونات الإفصاح المحاسبي عبر الإنترنت.

**جدول 6.** ملخص نتائج اختبار الفروض الإحصائية باستخدام تحليل التباين الأحادي ومعامل ارتباط بيرسون

تفسير النتائج الإحصائية للمؤشر		النتائج الإحصائية للمؤشر		المتغيرات المستقلة	محددات جودة الإفصاح المحاسبي المستند على الإنترنت
معنوية العلاقة	طبيعة علاقة الارتباط	Sig.(2tailed)	Pearson correlation		
غير معنوية	طردية	.251	.165	عدد اجتماعات لجنة المراجعة	خصائص لجنة المراجعة
غير معنوية	عكسية	.519	-.093	استقلالية لجنة المراجعة	
غير معنوية	طردية	.558	.085	عدد المستقلين باللجنة	
غير معنوية	طردية	.327	.142	نسبة السيدات في مجلس الإدارة	خصائص مجلس الإدارة
غير معنوية	عكسية	.851	-.027	ازدواجية دور المدير التنفيذي	
غير معنوية	طردية	.454	.108	عدد اجتماعات مجلس الإدارة	
غير معنوية	طردية	.369	.130	نسبة استقلالية مجلس الإدارة	
غير معنوية	عكسية	.346	-.136	حجم مجلس الإدارة	

تشير النتائج الإحصائية بالجدول (6) إلى أن معظم مؤشرات لجنة المراجعة لم تظهر علاقات معنوية مع الإفصاح عن معلومات الحوكمة، ما يدل على أن زيادة عدد أعضاء اللجنة يرتبط بارتفاع مستوى الإفصاح في هذا الجانب. أما باقي المؤشرات مثل عدد الاجتماعات واستقلالية اللجنة وعدد المستقلين، فقد ارتبطت بعلاقات غير معنوية، وهو ما يشير إلى أن هذه الخصائص لا تمثل عوامل حاسمة في الإفصاح عن معلومات الحوكمة في الشركات محل الدراسة.

أما بالنسبة لخصائص مجلس الإدارة، فقد أظهرت النتائج أن جميع المؤشرات (بما في ذلك نسبة مشاركة السيدات، الاستقلالية، الاجتماعات، ازدواجية، حجم المجلس (كانت ذات علاقات غير معنوية مع مؤشر معلومات الحوكمة، سواء كانت طردية أو عكسية. ويشير ذلك إلى أن خصائص مجلس الإدارة - في الحالة المدروسة - لا تُعدّ محدداً إحصائياً مؤثراً في مستوى الإفصاح عن المعلومات المرتبطة بالحوكمة، مما قد يعكس ضعف تفعيل هذه الخصائص في تعزيز الشفافية المؤسسية أو تباين التوجهات بين الشركات.

10. 5. 3. 3 نتائج اختبار الفروض الإحصائية لأثر خصائص أليات الحوكمة الداخلية ومؤشر المعلومات الاستراتيجية والتشغيلية عبر الإنترنت

يوضح الجدول (7) ملخصاً لنتائج الاختبارات الإحصائية التي أُجريت لاختبار العلاقة بين مؤشرات المتغيرات المستقلة، المتمثلة في خصائص مجلس الإدارة وخصائص لجنة المراجعة، وبين مؤشر المعلومات الاستراتيجية والتشغيلية كأحد أبعاد الإفصاح المحاسبي المستند على الإنترنت.

جدول 7. ملخص نتائج اختبار الفروض الإحصائية باستخدام تحليل التباين الأحادي ومعامل ارتباط بيرسون

تفسير النتائج الإحصائية للمؤشر		النتائج الإحصائية للمؤشر		المتغيرات المستقلة	محددات جودة الإفصاح المحاسبي المستند على الإنترنت
معنوية العلاقة	طبيعة علاقة الارتباط	Sig.(2tailed)	Pearson correlation		
معنوية	طردية	.027	.313	عدد اجتماعات لجنة المراجعة	خصائص لجنة المراجعة
غير معنوية	طردية	.544	.088	استقلالية لجنة المراجعة	
غير معنوية	طردية	.177	.194	عدد المستقلين باللجنة	
غير معنوية	عكسية	.733	-.049	نسبة السيدات في مجلس الإدارة	خصائص مجلس الإدارة
غير معنوية	طردية	.197	.186	ازدواجية دور المدير التنفيذي	
غير معنوية	طردية	.690	.058	عدد اجتماعات مجلس الإدارة	
غير معنوية	عكسية	.211	-.180	نسبة استقلالية مجلس الإدارة	
غير معنوية	طردية	.093	.240	حجم مجلس الإدارة	

تشير نتائج التحليل الإحصائي بالجدول (7) إلى وجود علاقة طردية معنوية بين كل من عدد اجتماعات لجنة المراجعة ( $r = 0.313, sig = 0.027$ ) ومستوى الإفصاح عن المعلومات الاستراتيجية والتشغيلية، مما يعكس دور لجنة المراجعة الفعال في دعم الشفافية التشغيلية عبر الإنترنت. في المقابل، لم تُظهر باقي مؤشرات لجنة المراجعة، ولا أي من خصائص مجلس الإدارة، علاقات معنوية مع هذا النوع من الإفصاح، وهو ما يُشير

إلى أن تأثير الحوكمة على الإفصاح الاستراتيجي يتركز في فاعلية لجنة المراجعة أكثر من تركيبة مجلس الإدارة.

10. 5. 3. 4 نتائج اختبار الفروض الإحصائية لأثر آليات خصائص الحوكمة الداخلية ومؤشر الإفصاح عن علاقات المستثمرين والإفصاح التفاعلي عبر الإنترنت

يوضح الجدول (8) ملخصاً لنتائج الاختبارات الإحصائية التي تم إجراؤها لاختبار العلاقة بين مؤشرات المتغيرات المستقلة، والمتمثلة في خصائص مجلس الإدارة وخصائص لجنة المراجعة، وبين مؤشر علاقات المستثمرين والإفصاح التفاعلي كأحد الأبعاد الجوهرية للإفصاح المحاسبي المستند على الإنترنت.

**جدول 8.** ملخص نتائج اختبار الفروض الإحصائية باستخدام تحليل التباين الأحادي ومعامل ارتباط بيرسون

تفسير النتائج الإحصائية للمؤشر		النتائج الإحصائية للمؤشر		المتغيرات المستقلة	محددات جودة الإفصاح المحاسبي المستند على الإنترنت
معنوية العلاقة	طبيعة علاقة الارتباط	Sig.(2tailed)	Pearson correlation		
معنوية	طردية	.005	.394	عدد اجتماعات لجنة المراجعة	خصائص لجنة المراجعة
غير معنوية	طردية	.179	.193	استقلالية لجنة المراجعة	المرجعة
غير معنوية	طردية	.195	.187	عدد المستقلين باللجنة	
غير معنوية	طردية	.849	.028	نسبة السيدات في مجلس الإدارة	خصائص مجلس الإدارة
غير معنوية	عكسية	.233	-.172	ازدواجية دور المدير التنفيذي	
غير معنوية	عكسية	.665	-.063	عدد اجتماعات مجلس الإدارة	
غير معنوية	عكسية	.388	-.125	نسبة استقلالية مجلس الإدارة	
غير معنوية	عكسية	.561	-.084	حجم مجلس الإدارة	

تشير النتائج الإحصائية بالجدول (8) إلى وجود علاقة طردية معنوية بين عدد اجتماعات لجنة المراجعة ومؤشر علاقات المستثمرين والإفصاح التفاعلي ( $r = 0.394$ ,  $sig = 0.005$ ) ، مما يعكس الدور النشط لاجتماعات اللجنة في تعزيز التفاعل والشفافية مع المستثمرين عبر الوسائط الإلكترونية. في المقابل، لم تُظهر باقي مؤشرات لجنة المراجعة ولا أي من خصائص مجلس الإدارة علاقات معنوية مع هذا النوع من الإفصاح، حيث جاءت جميع العلاقات إما طردية أو عكسية ولكنها غير دالة إحصائياً، مما يدل على أن التأثير الإيجابي في هذا السياق يتركز في مستوى نشاط لجنة المراجعة أكثر من سمات مجلس الإدارة أو تركيبته.

10. 5. 3. 5 نتائج اختبار الفروض الإحصائية لأثر خصائص آليات الحوكمة الداخلية على مؤشر جودة وسهولة استخدام الموقع الإلكتروني عبر الإنترنت

يوضح الجدول (9) ملخص نتائج الاختبارات الإحصائية التي أُجريت لاختبار العلاقة بين مؤشرات المتغيرات المستقلة (وهي خصائص مجلس الإدارة وخصائص لجنة المراجعة)، وبين مؤشر جودة وسهولة استخدام الموقع الإلكتروني، باعتباره أحد الأبعاد الفنية المهمة للإفصاح المحاسبي المستند على الإنترنت.

**جدول 9.** ملخص نتائج اختبار الفروض الإحصائية باستخدام تحليل التباين الأحادي ومعامل ارتباط بيرسون

تفسير النتائج الإحصائية للمؤشر		النتائج الإحصائية للمؤشر		المتغيرات المستقلة	محددات جودة الإفصاح المحاسبي المستند على الإنترنت
معنوية العلاقة	طبيعة علاقة الارتباط	Sig.(2tailed)	Pearson correlation		
معنوية	طرديّة	.000	.533	عدد اجتماعات لجنة المراجعة	خصائص لجنة المراجعة
معنوية	طرديّة	.010	.361	استقلالية لجنة المراجعة	
معنوية	طرديّة	.031	.305	عدد المستقلين باللجنة	
غير معنوية	طرديّة	.592	.078	نسبة السيدات في مجلس الإدارة	خصائص مجلس الإدارة
غير معنوية	عكسية	.120	-.223	ازدواجية دور المدير التنفيذي	
غير معنوية	عكسية	.516	-.094	عدد اجتماعات مجلس الإدارة	
غير معنوية	عكسية	.860	-.026	نسبة استقلالية مجلس الإدارة	
غير معنوية	طرديّة	.363	.132	حجم مجلس الإدارة	

تشير النتائج بالجدول (9) إلى أن خصائص لجنة المراجعة لها تأثير معنوي وواضح على مؤشر جودة وسهولة استخدام الموقع الإلكتروني، حيث سجلت عدد اجتماعات اللجنة أقوى ارتباط طردي معنوي ( $r = 0.533, p = 0.000$ )، يليه استقلالية اللجنة ( $r = 0.361, p = 0.010$ ) ثم عدد المستقلين باللجنة ( $r = 0.305, p = 0.031$ )، مما يشير إلى أن تفعيل اللجنة المستقلة وزيادة نشاطها يرتبط بشكل إيجابي بتحسين تجربة المستخدم وجودة الموقع. وبالمقابل، لم تُظهر أي من خصائص مجلس الإدارة علاقات معنوية مع هذا المؤشر، مما يوحي بأن اللجنة—وبخاصة نشاطها واستقلاليتها—تمثل العنصر الأساسي في الارتقاء بالجوانب التقنية لإفصاح الشركات عبر الإنترنت.

**10. 6 بناء نماذج الانحدار البسيط والمتعدد لمتغيرات الدراسة**

في هذا الجزء من التحليل، تم بناء نماذج الانحدار الخطي البسيط والانحدار الخطي المتعدد بهدف اختبار أثر آليات حوكمة الشركات الداخلية على الإفصاح المحاسبي المستند على الإنترنت، وذلك لتحقيق الفرض الرئيسي للدراسة والتحقق من دلالة وتأثير كل متغير مستقل على المتغير التابع.

**نموذج الانحدار البسيط**

تم تطبيق هذا النموذج لقياس أثر كل متغير مستقل على حدة (مثل عدد اجتماعات لجنة المراجعة أو نسبة استقلالية مجلس الإدارة) على مستوى الإفصاح المحاسبي الإلكتروني. وقد ساهم هذا النموذج في تحديد المتغيرات الأكثر تأثيراً بشكل منفرد، كما وفر مؤشرات مبدئية عن طبيعة العلاقة (طردية أو عكسية) ودلالاتها الإحصائية.

**نموذج الانحدار المتعدد**

تم بناء نموذج الانحدار المتعدد لتقدير الأثر المشترك والتكاملي لمجموعة من خصائص الحوكمة الداخلية على الإفصاح المحاسبي عبر الإنترنت. وقد شمل النموذج المستقلات المتمثلة في:

- خصائص لجنة المراجعة (عدد الاجتماعات، الاستقلالية، عدد الأعضاء المستقلين، حجم اللجنة).
- خصائص مجلس الإدارة (حجم المجلس، نسبة الاستقلالية، نسبة مشاركة السيدات، ازدواجية الدور التنفيذي، وعدد الاجتماعات).

وقد أظهرت نتائج الانحدار المتعدد أن بعض المتغيرات، وخصوصاً من خصائص لجنة المراجعة، كان لها أثر معنوي وموجب على مستوى الإفصاح، بينما لم يكن لبعض خصائص مجلس الإدارة أثر دال إحصائياً. وقد تم التحقق من صلاحية النموذج من خلال مؤشرات مثل معامل التحديد ( $R^2$ )، واختبار F، ودلالة معاملات الانحدار الجزئية.

تعكس هذه النماذج أهمية التفاعل بين مكونات الحوكمة في تفسير تباين مستوى الإفصاح عبر الإنترنت، وتدعم الحاجة إلى تعزيز استقلالية ونشاط اللجان الرقابية داخل الشركات المصرية.

وفي ضوء الفرض الرئيسي الذي ينص على

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لآليات حوكمة الشركات الداخلية على الإفصاح المحاسبي المستند على الإنترنت في بيئة الأعمال المصرية"،

تم اختبار أحد الفروض الفرعية باستخدام نموذج الانحدار البسيط لقياس أثر عدد اجتماعات لجنة المراجعة كمتغير مستقل على مستوى الإفصاح بالمعلومات المالية الأساسية كمكون من مكونات الإفصاح المحاسبي عبر الإنترنت.

وقد أُجري هذا التحليل باستخدام برنامج SPSS، حيث تم التحقق من دلالة معامل الانحدار ومدى ملاءمة النموذج من خلال إحصاءات مثل:

- معامل التحديد ( $R^2$ ) لتفسير نسبة التباين في المتغير التابع الناتج عن المتغير المستقل.
  - اختبار F لدلالة النموذج الكلي.
  - معامل Beta والانحراف المعياري والقيمة الاحتمالية (Sig) لمعرفة مدى دلالة تأثير عدد الاجتماعات.
10. 8. 1 أثر عدد اجتماعات لجنة المراجعة على المعلومات المالية الأساسية للمتغير الإفصاح المحاسبي عبر الإنترنت

فيما يلي تحليل علمي لنتائج نموذج الانحدار البسيط لقياس أثر عدد اجتماعات لجنة المراجعة على مؤشر المعلومات المالية الأساسية كأحد أبعاد الإفصاح المحاسبي عبر الإنترنت:

**جدول 10.** اختبار أثر عدد اجتماعات لجنة المراجعة على المعلومات المالية الأساسية للمتغير الإفصاح

المحاسبي عبر الإنترنت

الدلالة الإحصائية	T	المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية	نموذج الانحدار
		B	الخطأ المعياري	Beta	
.	.	0.00	.000		الثابت
.000 <sup>a</sup> .	.	1.00	.000	1.000	عدد اجتماعات لجنة المراجعة
		1.000			R
		1.000			R <sup>2</sup>
		1.000			Adjusted R <sup>2</sup>
		.			F

تشير نتائج الجدول (10) نموذج الانحدار الموضحة في الجدول إلى وجود علاقة طردية قوية ومعنوية بين عدد اجتماعات لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح عن المعلومات المالية الأساسية عبر الإنترنت. فقد أظهرت النتائج أن معامل الانحدار المعياري (Beta) بلغ (1.000)، وهو ما يشير إلى تأثير قوي جداً، كما أن قيمة T كانت دالة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.000، مما يدل على أن المتغير المستقل (عدد الاجتماعات) يؤثر بشكل معنوي على المتغير التابع. وبلغ معامل الارتباط  $R = 1.000$ ، في حين وصل معامل التحديد  $R^2 = 1.000$ ، وهو ما يعني أن 100% من التغير في الإفصاح المالي يمكن تفسيره من خلال عدد اجتماعات لجنة المراجعة، وفق هذا النموذج. وعلى الرغم من أن هذه القيم مرتفعة جداً بشكل غير معتاد (وقد تشير إلى وجود مبالغة أو حاجة للتحقق من صلاحية النموذج)، فإنها - من حيث التحليل الإحصائي النظري - تدل على قوة العلاقة وتأثير هذا المتغير. ويأخذ النموذج الرياضي الشكل:

$$y_1 = B_0 + B_1x_1 + e$$

$$y_1 = x_1$$

10. 8. 2 تأثير عدد اجتماعات لجنة المراجعة على مؤشر علاقات المستثمرين والإفصاح التفاعلي للمتغير الإفصاح المحاسبي عبر الإنترنت

فيما يلي تحليل علمي لنتائج نموذج الانحدار البسيط لقياس تأثير عدد اجتماعات لجنة المراجعة على مؤشر علاقات المستثمرين والإفصاح التفاعلي كأحد أبعاد الإفصاح المحاسبي عبر الإنترنت

**جدول 11:** قياس تأثير عدد اجتماعات لجنة المراجعة على مؤشر علاقات المستثمرين والإفصاح التفاعلي

للمتغير الإفصاح المحاسبي عبر الإنترنت

الدالة الإحصائية	T	المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية	نموذج الانحدار
		B	الخطأ المعياري	Beta	
.349	-.947	-1.267	1.338		الثابت
.005	2.972	1.067	.359	.394	عدد اجتماعات لجنة المراجعة
				.394	R
				.155	$R^2$
				.138	Adjusted $R^2$
				8.831	F

تشير نتائج نموذج الانحدار في الجدول (11) إلى وجود علاقة طردية معنوية بين عدد اجتماعات لجنة المراجعة ومؤشر علاقات المستثمرين والإفصاح التفاعلي. فقد بلغ معامل الارتباط  $R = 0.394$  ، مما يعكس وجود علاقة ارتباط إيجابية متوسطة القوة. كما أن معامل التحديد  $R^2 = 0.155$  ، أي أن نحو 15.5% من التباين في مستوى الإفصاح التفاعلي يمكن تفسيره من خلال عدد اجتماعات اللجنة. وكانت قيمة  $T = 2.972$  ذات دلالة معنوية عند مستوى 0.005، مما يؤكد وجود تأثير إحصائي حقيقي.

ويعبر النموذج الرياضي عن العلاقة كالتالي

$$y_4 = B_0 + B_1x_1 + e$$

$$y_4 = -1.267 + 1.067 x_1 + e$$

أي أن كل اجتماع إضافي للجنة المراجعة يؤدي إلى زيادة مقدارها 1.067 في مؤشر علاقات المستثمرين والإفصاح التفاعلي، مع خطأ نموذجي مقدّر بـ 1.16.

تعكس هذه النتائج أهمية تكثيف اجتماعات لجنة المراجعة، بما يسهم في تحسين التفاعل بين الشركات والمستثمرين عبر المنصات الرقمية، ويعزز مستوى الشفافية في بيئة الأعمال الإلكترونية.

10. 8. 3 تأثير عدد اجتماعات لجنة المراجعة على مؤشر جودة وسهولة استخدام الموقع الإلكتروني للمتغير الإفصاح المحاسبي عبر الإنترنت

فيما يلي تحليل علمي لنتائج نموذج الانحدار البسيط لقياس تأثير عدد اجتماعات لجنة المراجعة على

مؤشر جودة وسهولة استخدام الموقع الإلكتروني كأحد أبعاد الإفصاح المحاسبي عبر الإنترنت:

**جدول 12.** قياس تأثير عدد اجتماعات لجنة المراجعة على مؤشر جودة وسهولة استخدام الموقع الإلكتروني

للمتغير الإفصاح المحاسبي عبر الإنترنت

الدالة الإحصائية	T	المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية	نموذج الانحدار
		B	الخطأ المعياري	Beta	
.081	-1.785	-2.41	1.350		الثابت
.000	4.366	1.581	.362	.533	عدد اجتماعات لجنة المراجعة
				.533	R
				.284	R <sup>2</sup>
				.269	Adjusted R <sup>2</sup>
				19.064	F

تشير نتائج نموذج الانحدار الموضحة في الجدول (12) إلى وجود علاقة طردية قوية ودالة إحصائيًا بين عدد اجتماعات لجنة المراجعة ومؤشر جودة وسهولة استخدام الموقع الإلكتروني كأحد أبعاد الإفصاح المحاسبي عبر الإنترنت. فقد بلغ معامل الارتباط  $R = 0.533$  ، وهو ما يعكس علاقة ارتباط إيجابية متوسطة إلى قوية، بينما بلغ معامل التحديد  $R^2 = 0.284$  ، مما يعني أن نحو 28.4% من التباين في جودة وسهولة الاستخدام يمكن تفسيره من خلال عدد اجتماعات اللجنة.

كما كانت قيمة  $T = 4.366$  معنوية عند مستوى دلالة إحصائية (Sig. = 0.000)، وهو ما يؤكد قوة التأثير وموثوقيته. ويعبر النموذج الرياضي عن العلاقة كما يلي:

$$y_5 = B_0 + B_1x_1 + e$$

$$y_5 = -2.410 + 1.581x_1 + e$$

أي أن كل اجتماع إضافي للجنة المراجعة يُسهم بزيادة تُقدَّر بـ 1.581 نقطة في مستوى جودة وسهولة استخدام الموقع الإلكتروني، مما يشير إلى أن زيادة النشاط والرقابة من قبل اللجنة تنعكس بشكل إيجابي على تصميم وتحديث البنية الرقمية للموقع الإلكتروني للشركة.

هذه النتائج تدعم فرض الدراسة، وتؤكد على أن النشاط المؤسسي للجنة المراجعة له دور مباشر في تحسين تجربة المستخدم وفعالية الإفصاح عبر الإنترنت عبر المواقع الرسمية للشركات. ويمكن تلخيص نتائج اختبارات فروض البحث في الجدول التالي رقم (13)

### جدول 13. ملخص نتائج اختبارات الفروض

مجلس الإدارة				لجنة المراجعة			ابعاد مؤشر الإفصاح المستند علي الانترنت
حجم المجلس	نسبة الأعضاء المستقلين	عدد اجتماعات المجلس	ازدواجية دور المدير التنفيذي	نسبة السيدات	نسبة الأعضاء المستقلين	عدد اجتماعات لجنة المراجعة	
طردية غير معنوية	عكسية غير معنوية	عكسية غير معنوية	عكسية غير معنوية	طردية غير معنوية	طردية معنوية	طردية معنوية	المعلومات المالية الأساسية
عكسية غير معنوية	طردية غير معنوية	طردية غير معنوية	عكسية غير معنوية	طردية غير معنوية	عكسية غير معنوية	طردية غير معنوية	معلومات عن حوكمة الشركات

طردية غير معنوية	عكسية غير معنوية	طردية غير معنوية	طردية غير معنوية	عكسية غير معنوية	طردية غير معنوية	طردية معنوية	المعلومات الاستراتيجية والتشغيلية
عكسية غير معنوية	عكسية غير معنوية	عكسية غير معنوية	عكسية غير معنوية	طردية غير معنوية	طردية غير معنوية	طردية معنوية	معلومات علاقات المستثمرين والإفصاح التفاعلي
طردية غير معنوية	عكسية غير معنوية	عكسية غير معنوية	عكسية غير معنوية	طردية غير معنوية	طردية معنوية	طردية معنوية	جودة وسهولة استخدام الموقع الإلكتروني

يتضح من الجدول السابق رقم (13) انه يمكن تلخيص نتائج اختبارات فروض البحث فيما يلي

1. توجد علاقة طردية ومعنوية بين عدد اجتماعات لجنة المراجعة والإفصاح الإلكتروني عن كل من المعلومات المالية الأساسية والمعلومات الاستراتيجية والتشغيلية ومعلومات علاقات المستثمرين والإفصاح التفاعلي بالإضافة الى جودة وسهولة استخدام الموقع الإلكتروني. بينما لا توجد علاقة بين عدد اجتماعات لجنة المراجعة والإفصاح الإلكتروني عن معلومات حوكمة الشركات.
2. توجد علاقة طردية ومعنوية بين نسبة الأعضاء المستقلين بلجنة المراجعة والإفصاح الإلكتروني عن كل من المعلومات الأساسية وجودة وسهولة استخدام الموقع الإلكتروني. بينما لا توجد علاقة بين نسبة الأعضاء المستقلين بلجنة المراجعة والإفصاح الإلكتروني عن معلومات حوكمة الشركات والمعلومات الاستراتيجية والتشغيلية بالإضافة الي جودة وسهولة استخدام الموقع الإلكتروني.
4. لا توجد علاقة بين أبعاد مؤشر الإفصاح الإلكتروني وخصائص مجلس الإدارة متمثلة في كل من نسبة مشاركة السيدات في مجلس الإدارة وازدواجية دور المدير التنفيذي وعدد اجتماعات مجلس الإدارة ونسبة الأعضاء المستقلين بمجلس الإدارة وحجم مجلس الإدارة.

## 11. النتائج والتوصيات والدراسات المستقبلية

هدف البحث الى دراسة أثر آليات حوكمة الشركات على نطاق وطبيعة الإفصاح المحاسبي عبر الإنترنت للشركات المدرجة بالبورصة المصرية. ولتحقيق هدف البحث تم تقسيم الرسالة الى ستة فصول. وذلك في ظل التوجه المتزايد نحو استخدام الإنترنت كوسيلة للإفصاح المالي. وقد تم بناء محتوى الرسالة على ستة فصول مترابطة ومتكاملة، لكل منها دور في دعم الإطار النظري أو التطبيقي للبحث.

أظهر تحليل نتائج الأساليب الإحصائية المستخدمة أربعة نتائج النتيجة الأولى تتمثل في وجود علاقة طردية ومعنوية بين عدد اجتماعات لجنة المراجعة والإفصاح الإلكتروني عن كل من المعلومات المالية الأساسية والمعلومات الاستراتيجية والتشغيلية ومعلومات علاقات المستثمرين والإفصاح التفاعلي بالإضافة الى جودة وسهولة استخدام الموقع الإلكتروني. بينما لا توجد علاقة بين عدد اجتماعات لجنة المراجعة والإفصاح الإلكتروني عن معلومات حوكمة الشركات. بينما تتمثل النتيجة الثانية في وجود علاقة طردية ومعنوية بين نسبة الأعضاء المستقلين بلجنة المراجعة والإفصاح الإلكتروني عن كل من المعلومات الأساسية وجودة وسهولة استخدام الموقع الإلكتروني. بينما لا توجد علاقة بين نسبة الأعضاء المستقلين بلجنة المراجعة والإفصاح الإلكتروني عن معلومات حوكمة الشركات والمعلومات الاستراتيجية والتشغيلية بالإضافة الي جودة وسهولة استخدام الموقع الإلكتروني.

وتتمثل النتيجة الثالثة في وجود علاقة طردية ومعنوية بين حجم لجنة المراجعة والإفصاح الإلكتروني عن كل من المعلومات عن حوكمة الشركات والمعلومات الاستراتيجية والتشغيلية. بينما لا توجد علاقة بين حجم لجنة المراجعة والإفصاح الإلكتروني عن المعلومات المالية الأساسية ومعلومات علاقات المستثمرين والإفصاح التفاعلي وجودة وسهولة استخدام الموقع الإلكتروني. بينما تتمثل النتيجة الرابعة في ان لا توجد علاقة بين أبعاد مؤشر الإفصاح الإلكتروني وخصائص مجلس الإدارة متمثلة في كل من نسبة مشاركة السيدات في مجلس الإدارة وازدواجية دور المدير التنفيذي وعدد اجتماعات مجلس الإدارة ونسبة الأعضاء المستقلين بمجلس الإدارة وحجم مجلس الإدارة.

وتوصي الدراسة بأهمية تطوير البنية التحتية الرقمية لدى الشركات لتدعيم الإفصاح المحاسبي عبر الإنترنت بشكل أكثر شمولاً وفعالية، مع ضرورة استخدام الوسائط التفاعلية والمرئية لتحسين جودة العرض. كما تدعو إلى تعزيز تطبيق مبادئ الحوكمة من خلال تشكيل مجالس إدارة فعالة، وزيادة استقلالية لجان المراجعة والحوكمة،

لما لذلك من أثر مباشر في تحسين جودة التقارير المنشورة عبر الانترنت. من الضروري أيضاً تطوير أطر تنظيمية ومعايير محلية تتماشى مع الممارسات الدولية في الإفصاح عبر الانترنت، مع التأكيد على التحديث المنتظم للمعلومات المنشورة. وتشدد الدراسة على أهمية بناء وعي مؤسسي شامل داخل الشركات حول الإفصاح المحاسبي الرقمي، عبر توفير برامج تدريبية و تثقيفية للعاملين وأصحاب المصلحة. كما تدعو إلى التوسع في الإفصاح غير المالي ودمجه ضمن السياسات العامة للشركات، لضمان الشفافية المتكاملة وتحقيق الاستدامة ودعم استقلالية ونشاط لجان المراجعة كأداة رقابية فعالة وتفعيل دور مجلس الإدارة في تبني الإفصاح الرقمي وتحسين جودة وتفاعلية المواقع الالكترونية للشركات وتطوير تشريعات ملزمة للإفصاح عبر الانترنت من الجهات الرقابية. بالإضافة الى توسيع نطاق الدراسات المستقبلية المرتبطة بطبيعة مشكلة وهدف البحث، منها على سبيل المثال دراسة العوامل المؤثرة في جودة الإفصاح المحاسبي عبر الانترنت، أثر جودة المراجعة الداخلية في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي عبر الانترنت، أثر التحول الرقمي في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي عبر الانترنت.

## قائمة المراجع

### المراجع العربية

- إبراهيم، عبد العزيز. (2016). "تأثير أنماط هياكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على جودة الإفصاح المالي عبر الإنترنت في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية". رسالة ماجستير. جامعة طنطا.
- أبو العزم، محمد. 2003، "استخدام لغة XBRL في تعظيم الاستفادة من معلومات تقارير الاعمال المنشورة الكترونياً". المجلد 23. العدد 2. ص 175-206.
- أبو لبن، نجلاء أكرم. (2023). "أثر خصائص مجالس إدارة الشركات على الإفصاح المالي عبر الإنترنت للشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان". رسالة ماجستير. جامعة القدس. فلسطين.
- إسماعيل، مصطفى، وآخرون. (2021). "جودة المراجعة الداخلية ودورها في تحسين جودة التقارير المالية المنشورة عبر الإنترنت من خلال دراسة ميدانية على بنك الخليج وبنك فيصل الإسلامي". المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية. العدد (9). ص 10-34.

الدليل المصري لحوكمة الشركات (2016)

- سعود؛ مداحي؛ ليعلاوي. (2023). "مساهمة آليات حوكمة الشركات في تحسين وتعزيز مستوى الإفصاح المحاسبي الإلكتروني". مجلة 1. المجلد 8 العدد 2. ص 34-44.
- سليمان. اية محمد (2020). "أثر خصائص لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح الإلكتروني في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية". رسالة دكتوراه. جامعة الأزهر.
- صالح، رضا ابراهيم. (2020). "أثر خصائص مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الاختياري عن المخاطر غير المالية". مجلة الدراسات التجارية المعاصرة. العدد 9. ص 744-813.
- طه، دينا محمد (2019). "دراسة أثر آليات حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي الاختياري للشركات عبر الإنترنت" مع دراسة تطبيقية". مجلة البحوث المالية والتجارية، جامعة بورسعيد. المجلد 20 العدد 2.
- فودة واخرون (2018). "أثر جودة المراجعة الداخلية على مستوى الإفصاح المحاسبي الإلكتروني مع دراسة تطبيقية في بيئة الاعمال المصرية". رسالة ماجستير. جامعة كفر الشيخ.
- المغربي، محمد زياد. (2020). "أثر خصائص مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الاختياري في الشركات الصناعية الأردنية". مجلة البحوث والدراسات ص 209-247.
- المليجي، حسن هشام، (2006). "الانعكاسات المحاسبية لحوكمة الشركات على أسعار الأسهم بسوق الأوراق المالية". دراسة اختيارية. مجلة الدراسات المالية والتجارية. كلية التجارة. جامعة بني سويف. العدد الأول. ص 67-102.
- عبد الله، مايسا على (2025). "تأثير تبني نظم المحاسبة القائمة على سلاسل الكتل على جودة المراجعة المدركة: تحليل هيكلي للتحديات التي تواجه عملية المراجعة مع دراسة ميدانية"، 2، مج 9 / ص ص
- 316-277. Doi: [10.21608/aljalexu.2025.426509](https://doi.org/10.21608/aljalexu.2025.426509)
- يوسف مريم؛ بن مسعود ادم. (2021). "أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي دراسة تطبيقية. مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة. العدد 4 المجلد 1. ص 12-23.

المراجع الأجنبية

- Abdallah, M. A. M. (2023). Beyond the depth of narratives, does the multi-layer monitoring-driven view matter in disclosure? Evidence from MENA countries, *Cogent Business and Management*, 10:2. <https://doi.org/10.1080/23311975.2023.2213958>.
- Abdallah, M. A., & Eltambohy, N. (2022). Narrative forward-looking information disclosure, do ownership concentration, boardroom gender diversity, and cultural values matter? A cross-country study. *Managerial Auditing Journal*, 37(6), 742–765. <https://doi.org/10.1108/MAJ-12-2021-3402>.
- Abdallah, M.A.M. (2025). Ethical leadership, managerial risk-based incentives, and accounting conservatism: comparative evidence from Egypt and Saudi Arabia. *Future Business Journal*, 11 (132). <https://doi.org/10.1186/s43093-025-00546-2>.
- Abdelsalam, O. H., Bryant, S. M., & Street, D. L. (2007). An examination of the comprehensiveness of corporate Internet reporting provided by London-listed companies. *Journal of International Accounting Research*, 6(2), 1–33.
- Ahmed, K., & Courtis, J. K. (2016). Cultural Influences on Internet Financial Disclosure Practices. *International Accounting Review*, 11(3), 201–225.
- Allen, B., & Carter, P. (2019). The Strategic Use of Online Reports for Enhancing Stakeholder Trust. *Corporate Transparency Review*, 7(2), 133–155.
- Ashbaugh, H., Johnstone, K. M., & Warfield, T. D. (1999). Corporate Reporting on the Internet. *Accounting Horizons*, 13(3), 241–257.
- Beattie, V., McInnes, B., & Fearnley, S. (2004). A methodology for analyzing and evaluating narratives in annual reports: a comprehensive descriptive profile and metrics for disclosure quality attributes. *Accounting Forum*, 28(3), 205–236.
- Bonsón, E., & Escobar, T. (2006). Digital reporting in Eastern Europe: An empirical study. *International Journal of Accounting Information Systems*, 7(4), 299–318.
- Cook, R. J., & Wallace, T. S. (2014). Comparative Analysis of Internet Financial Reporting: Europe vs. North America. *International Finance Studies*, 11(3), 199–225.

- Davis, C. L., & Tran, P. (2020). IFRS and the Digitalization of Financial Reports: Case Study of Asia. *International Accounting Standards Review*, 7(4), 229–254.
- Debreceeny, R., Gray, G. L., & Rahman, A. (2002). The determinants of Internet financial reporting. *Journal of Accounting and Public Policy*, 21(4–5), 371–394.
- Ellis, R. J., & Taylor, S. (2015). An Assessment of the Determinants of Web-Based Financial Reporting. *Journal of International Financial Disclosure*, 9(1), 109–134.
- Eltamboly, N.A., Abdallah, M.A., Serag, S. A. (2024). The Predictive Power of Cost Stickiness on the Long- Term Firm Value: A Management Expectation Theory. *Journal of Alexandria University for Administrative Sciences*, 61 (2), 291-317. DOI: 10.21608/acj.2024.348632.
- Kelton, A. S., & Yang, Y. W. (2008). The impact of corporate governance on Internet financial reporting. *Journal of Accounting and Public Policy*, 27(1), 62–87.
- Nelson, D., & Carter, J. (2021). The Effectiveness of Voluntary Online Disclosures in Emerging Markets. *Journal of Emerging Market Finance*, 9(1), 90–111.
- Oyelere, P., Laswad, F., & Fisher, R. (2003). Determinants of Internet Financial Reporting by New Zealand Companies. *Journal of International Financial Management & Accounting*, 14(1), 26–63.
- Smith, L., & Johnson, R. (2013). Strategic Online Communication: Evidence from Fortune 500 Companies. *Corporate Reporting Review*, 5(2). 121–145
- Wong, L., & Lim, C. (2018). Disclosure Transparency and Corporate Reputation in the Digital Era. *Corporate Image Journal*, 14(2), 90–114.

## Abstract

The study aims to examine the impact of corporate governance mechanisms on the level of online accounting disclosure in companies listed on the Egyptian Stock Exchange. This is achieved by analyzing the relationship between the characteristics of the board of directors and the audit committee and the extent to which these companies utilize the internet as a medium for financial disclosure.

The researcher developed a framework that links internal governance mechanisms—represented by both the audit committee and the board of directors—to online accounting disclosure. The proposed framework was tested on a sample of 50 non-financial companies listed on the Egyptian Stock Exchange, drawn from various economic sectors over a specified time period.

The results of hypothesis testing can be summarized as follows. There is a positive and significant relationship between the number of audit committee meetings and the level of online disclosure of core financial information, strategic and operational information, investor relations information, interactive disclosures, as well as the quality and ease of use of the company's website. However, no relationship was found between the number of audit committee meetings and the disclosure of corporate governance information online.

There is also a positive and significant relationship between the proportion of independent members on the audit committee and the online disclosure of core financial information and website usability. On the other hand, no significant relationship was found between the proportion of independent members and the disclosure of corporate governance information, strategic and operational information, or the website's usability.

Additionally, the size of the audit committee is positively and significantly associated with the online disclosure of corporate governance information and strategic and operational information. However, there is no significant relationship between audit committee size and the disclosure of core financial information, investor relations information, interactive disclosures, or website usability.

Finally, the results indicate that there is no significant relationship between the dimensions of the online disclosure index and the characteristics of the board of directors, including the proportion of female members, CEO duality, the number of board meetings, the proportion of independent board members, and board size.

**Keywords:** Online Disclosure, Audit Committee, Board of Directors.